حزم التحفيز وتخفيف قيود «كورونا» رفعا حجم الغلاء بمعظم الدول

الاقتصاد العالمي مهدد .. التضخم في أعلى مستوى منذ عام 2008

شهد الإقتصاد العالمي ارتفاعاً في التضخم هو الأسرع منذ 2008، مع إنفاق تريليونات الدولارات على شكل حزم تحفيز من الحكومات والبنوك المركزية، في مواجهة تداعيات جائحة كورونا.

جاء ذلك، في وقت يتسارع التعافي الاقتصادي، مع اتساع عمليات التطعيم ضد الفيروس، والتي سمحت بتخفيف القيود على الأنشطة الاقتصادية، خصوصا في الاقتصادات الكبرى كالولايات المتحدة والصين وأوروبا.

وقفز معدل التضخم السنوي لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي تضم 38 دولة تمثل حوالي 60 % من الاقتصاد العالمي، إلى 3.3 % في إبريل الماضي، من 2.4 % في مارس ، ليبلغ أعلى مستوى منذ 2008.

وجاءت الولايات المتحدة الأميركية في مقدمة الدول صاحبة معدلات التضخم الأعلى، بمعدل 4.2 % في أبريل .

وتأتي تلك المعدلات التضخمية، عقب حزم وحوافز مالية ضختها الحكومات الكبرى لدعم الشركات والبنى التحتية بهدف تعزيز التعافي الاقتصادي، ما أدى إلى زيادة الاستهلاك والطلب العالمي على السلع، خصوصا الطلب على الطاقة.

على سبيل المثال، تهدف الولايات المتحدة إلى تقديم حزم تحفيز مالي من أجل إنعاش الاقتصاد الأميركي ستبلغ 4 تريليونات دولار، وفق تصريحات الرئيس جو بايدن.

كما بدأ الاتحاد الأوروبي، الأربعاء، تفعيل خطة إنعاش اقتصادي تبلغ 750 مليار يورو (915 مليار دولار) ممولة بقرض مشترك، أقرها برلمان الاتحاد أواخر العام الماضي.

يرى الخبير الاقتصادي اللبناني، جاسم عجاقة، أنّ اقتصادات العالم تقع تحت قبضة جائحة كورونا لمدة وصلت إلى عام ونصف، مما أدى إلى توقف النشاط الاقتصادي وانخفاض الاستهلاك بشكل كبير، وبالتالي تراجع الطلب العالمي.

أضاف عجاقة أن انخفاض الطلب العالمي على السلع بشكل عام، أدى إلى تراجع معدلات التضخم، وبالتالي عند ظهور اللقاحات ووجود حلول لمشكلة الجائحة إلى حد ما، عاد الاستهلاك إلى الصعود، وارتفعت معها معدلات التضخم مرة أخرى.

ولفت الخبير اللبناني إلى الرابط القوي بين الاستهلاك والتضخم من جهة، ومعدلات النمو من جهة أخرى، إذ كل منهما يشكل سببا ونتيجة للآخر في نفس الوقت.

وتوقع البنك الدولي نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 5.6 % خلال 2021، بينما توقع صندوق النقد الدولي أن يحقق الاقتصاد العالمي نموا بنحو 6 %. وتأتي المعدلات الطبيعية للتضخم بالنسبة للدول المتقدمة عند 2 %، بينما تصل في الدول النامية إلى 4 %.

لكن تظل رهانات صانعي القرار على التحفيز الاقتصادي، عبر ضخ حزم مالية ضخمة، محل جدل، كون تلك النظرية تعتمد على استغلال عامل اقتصادي واحد مع ثبات باقي العوامل.

بحسب مقال لأستاذ الاقتصاد الأميركي نوريل روبيني، نشرته صحيفة "فاينانشال تايمز" البريطانية أخيراً، فإنّ التحفيز المالي لن يؤدي إلى تضخم كبير، لأن الأسر ستدخر جزءا كبيرا منه لسداد الديون التي تراكمت عليها خلال فترة الوباء، ما يحجّم الطلب.

وفق روبيني، فإنّ الاستثمارات في البنية التحتية لن تزيد الطلب فحسب، بل ستزيد العرض أيضاً.

وتوقع روبيني، أنه على المدى القصير سيؤدي الركود في أسواق العمالة والسلع وفي بعض أسواق العقارات، إلى منع حدوث طفرة تضخمية مستدامة.

لكن على المدى الطويل، قال روبيني إنّ السياسات النقدية والمالية المتساهلة ستبدأ في إحداث ضغوط تضخمية مستمرة.

والأسبوع الماضي، توقعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "فاو"، ارتفاع تكاليف الواردات الغذائية العالمية بنسبة 12 % في 2021 إلى مستوى قياسي، بسبب غلاء السلع الأساسية وزيادة الطلب.

وقالت المنظمة، في تقرير، إنّ "فاتورة واردات الغذاء حول العالم بما في ذلك تكاليف الشحن، من المتوقع أن تصل إلى 1.715 تريليون دولار هذا العام، من 1.530 تريليون دولار في 2020".

وارتفعت تكاليف الواردات السلعية بشكل عام، اعتباراً من الربع الأخير من 2020، بسبب ارتباك في سلاسل الإمدادات، سواء من أسواق المواد الخام أو الدول الصناعية نحو الأسواق الاستهلاكية.

وسجل المؤشر الشهري لأسعار المواد الغذائية أعلى مستوى في 10 سنوات خلال مايو الماضي، ما يعكس مكاسب حادة للحبوب والزيوت النباتية والسكر، وفق التقرير.

وبينما كان نمو التضخم هدفاً عالمياً خلال 2020، بسبب تراجع الطلب العالمي على الاستهلاك بالتزامن مع تداعيات جائحة كورونا، تحول اليوم إلى هاجس دولي بفعل حزم التحفيز المالي، والذي قاد إلى قفزة كبيرة في الاستهلاك.

الولايات المتحدة صاحبة المعدلات الأعلى نتيجة للحوافز المالية التي ضختها حكومتها لدعم الشركات والبنى التحتية وتعزيز التعافي

زيادة واضحة في الاستهلاك والطلب العالمي على السلع خصوصا الطاقة

الطلب ازداد على السلع المختلفة في معظم دول العالم

إصرار على أن التضخم مؤقت

أمريكا : لا تغيير في سياسة «الفيدرالي».. تلميحات لرفع الفائدة في 2023

واشنطن - "فرانس برس"- " العربية.نت" ارتفعت الأسعار في الولايات المتحدة أكثر من المتوقع هذا العام، لكن الاحتياطي الفيدرالي لا يزال يعتقد أن تلك ظاهرة مؤقتة، وقد قلل أمس الأربعاء عقب اجتماع دام يومين، من مخاوف استمرار التضخم في سياق تسارع النمو الاقتصادي.

لم يدخل مسؤولو المؤسسة المالية في واشنطن أي تغيير على سياستها النقدية، وفق ما جاء في بيان عقب انتهاء اجتماع لجنة السياسة النقدية أمس، لكن أعضاء اللجنة صاروا يعتزمون البدء في زيادة معدل الفائدة اعتبارا من 2023، وليس 2024 كما كانوا يخططون سابقا.

وبدأ مجلس الاحتياطي إغلاق الباب أمام سياسة نقدية مدفوعة بالجائحة، إذ توقع 11 من بين 18 مسؤولا بالبنك ما لا يقل عن زيادتين لأسعار الفائدة بواقع ربع نقطة في 2023.

أما في ما يتعلق بعمليات شراء الأصول التي سمحت للأسواق بمواصلة النشاط رغم الأزمة، فقد أبقاها البنك المركزي في مستواها الحالي، أي شراء أصول بقيمة 120 مليار دولار شهريا لتوفير السيولة في السوق.

ومن المنتظر أن يكشف رئيس الاحتياطي جيروم باول عن النوايا المستقبلية للجنة السياسة النقدية، لا سيما حول برنامجها لتقليص دعم الاقتصاد.

جرى تناول مسألة تخفيض مشتريات الأصول لأول مرة في اجتماع نهاية نيسان/أبريل، وقدّر بعض المسؤولين حينها أنه ينبغي الشروع في دراسة الأمر قريبا لأن الاقتصاد بدأ في التعافي.

وأدى التقدم في حملة التطعيم إلى الحد بشكل كبير من انتشار فيروس كورونا في الولايات المتحدة في الأشهر الأخيرة. في هذا السياق، وبفضل "الدعم السياسي القوي، تعززت مؤشرات النشاط الاقتصادي والتوظيف"، وفق ما قاله الاحتياطي الفيدرالي في بيانه الصحافي.

وأضاف أن القطاعات الأكثر تضررا من الوباء مثل الفنادق والمطاعم "لا تزال ضعيفة لكنها أظهرت تحسنا".

توقعات متفائلة للنمو

علاوة على ذلك، صار البنك المركزي أكثر تفاؤلا من ذي قبل بشأن النمو، وتوقع الأربعاء نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 % في عام 2021 مقابل توقعه نموا بـ6,5 % في مارس.

لكن توقعاته للبطالة لهذا العام لم تتغير، فهو لا يزال مقتنعا بأن التوظيف الكامل سيتحقق بحلول عام 2023 بالعودة إلى مستوى بطالة ما قبل الأزمة عند 3,5 %، وهو أدنى مستوى منذ 50 عاما. ومع ذلك، شددت المؤسسة على أن "مسار الاقتصاد سيعتمد بشكل كبير على تطور الفيروس".

خلال المؤتمر الصحافي، أشار باول إلى أن الاقتصاد لم يتعاف بعد بشكل كامل من الأزمة. وقال إنه "من المرجح أن يستمر التقدم في التطعيم في الحد من آثار أزمة الصحة العامة على الاقتصاد، لكن المخاطر على التوقعات الاقتصادية لا تزال قائمة".

معضلة التضخم

غير أنّ التضخم الآن هو مبعث القلق، ويعتبر الفيدرالي أن ارتفاع الأسعار يعود "بشكل كبير إلى عوامل مؤقتة".

ويأتي قرار الفيدرالي في وقت يشعر الاقتصاديون بالقلق من ارتفاع التضخم في الولايات المتحدة، وقال رئيس الفيدرالي إن المركزي الأميركي رفع توقعات التضخم من 2.4 % إلى 3.4 %.

وقد ارتفعت الأسعار 5 % خلال عام، بنسق هو الأعلى منذ 13 عاما، وفق مؤشر أسعار المستهلكين (سي بي آي). وتلك قفزة كبيرة بالتأكيد، لكنها ترجع إلى حد كبير إلى تأثير المقارنة مع الأسعار التي هبطت في ربيع 2020.

ويتوقع كثير من الاقتصاديين أن يكون التضخم مؤقتا، على غرار وزيرة الخزانة جانيت يلين التي قدّرت الأربعاء أن "الارتفاع الأخير في التضخم يعكس صعوبات إعادة فتح اقتصاد مر بإغلاق، وشهد تقلبات هائلة في أنماط الإنفاق ويواجه عراقيل".

أضافت خلال جلسة استماع في الكونغرس: "لا أتوقع أن يكون ذلك دائما".

ويستخدم الاحتياطي الفيدرالي مقياسا آخر للتضخم، هو مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي (بي سي إي) والذي شهد في نيسان/أبريل أقوى تسارع له منذ عام 2007، بارتفاع 3,6 % خلال عام واحد.

لا يريد مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي تغيير سياسة المؤسسة قبل عودة البلاد إلى التوظيف الكامل. ولا يزال هناك تقدم يتعين إحرازه على وجه الخصوص على صعيد التوظيف، إذ يوجد فرق بـ7,6 مليون وظيفة مقارنة بمستوى ما قبل الأزمة.

البنك الفيدرالي الأمريكي

النتائج جاءت خلال استطلاع رأي 100 مدير صندوق عالمي

صناديق التحوط تتجه لاستثمار 7 % من أصولها في العملات المشفرة

العملات المشفرة تجتذب صناديق التحوط

يخطط رؤساء صناديق التحوط لزيادة مقتنياتهم من العملات المشفرة، ويتوقعون أن يتم الاحتفاظ بمتوسط 7.2 % من أصولهم الخاضعة للإدارة في شكل رموز رقمية بحلول عام 2026، وفقاً لما توصل إليه استطلاع، أجرته مجموع " Inte–trust".

ومن شأن ذلك أن يعادل حوالي 313 مليار دولار من مقتنيات العملة المشفرة، بناءً على تقدير الحجم المستقبلي لصناعة صناديق التحوط.

ويعد هذا التوجه علامة على أن العديد من المشترين المؤسسيين المحتملين لم يتراجعوا بسبب الانخفاض الأخير في عملة بيتكوين، ولكنهم يرون العملات المشفرة كاستراتيجية طويلة الأجل.

في هذا السياق قال الرئيس العالمي لمبيعات الصناديق في Inte–trust، جوناثان وايت: "بعض العملات المشفرة، مثل بيتكوين وإيثيريوم، قدمت أداءً مذهلاً – وإن كان متقلباً – في السنوات الأخيرة".

أضاف: "حتماً، جذبت اهتماماً متزايداً من صناديق التحوط وكذلك المستثمرون المؤسسيون والأفراد".

ووجد استطلاع إنترتراست، الذي نشرته صحيفة فايننشال تايمز، أن واحداً من كل ستة مشاركين يتوقع أن يضع ضمن حيازته أكثر من 10 % في العملات المشفرة في غضون خمس سنوات.

واستطلعت الشركة آراء 100 من كبار المسؤولين الماليين في صناديق التحوط حول العالم، حيث بلغ متوسط الأصول الخاضعة للإدارة لكل منهم 7.2 مليار دولار.

كانت صناديق التحوط في أميركا الشمالية هي الأكثر انفتاحاً على العملات المشفرة، وتوقعت أنها ستحتفظ بحوالي 11 % من أصولها في الرموز الرقمية بحلول عام 2026.

ونظراً للطبيعة السرية لصناعة صناديق التحوط، فمن غير الواضح مدى تعرض هذه المؤسسات للعملات المشفرة حالياً. ومع ذلك، فإن معظم صناديق التحوط التي انتقلت إلى عالم التشفير التزمت بمبلغ صغير فقط. فعلى سبيل المثال، تخطط شركة Brevan Howard لاستثمار ما يصل إلى 1.5 % من صندوقها الرئيسي البالغ حجمه 5.6 مليار دولار في العملات المشفرة.

التوقعات ظلت بناءة رغم تخلي سعر البرميل عن مستوى 74 دولاراً

سوق النفط لا تزال تظهر علامات القوة مع انحسار الوباء

تراجعت أسعار النفط بعد أن مال بنك الاحتياطي الفيدرالي نحو سياسة نقدية أكثر تشدداً، مع تلميحه برفع الفائدة في 2023، مما أعطى دعماً للدولار.

وخسر الخام الأميركي 0.5% متراجعا عن مستوى 72 دولاراً للبرميل بعد أن أنهى جلسة أمس الأربعاء دون تغيير تقريبًا، فيما انخفض برنت بنحو 0.5% أيضاً دون 74 دولاراً بعد اجتماع المؤسسة الأميركية التي تحدد السياسة النقدية، حيث قال رئيس مجلس الفيدرالي جيروم باول إن المسؤولين سيبدأون محادثات بشأن تقليص مشتريات الأصول الهائلة، بينما يبدأون في رفع أسعار الفائدة مرتين بحلول نهاية عام 2023.

ويؤدي ارتفاع الدولار إلى تقليل جاذبية السلع المسعرة بالعملة. مع ذلك، لا تزال سوق النفط تظهر علامات القوة مع انحسار الوباء. وقد أظهر تقرير حكومي أميركي أن مخزونات الخام المحلية تراجعت الأسبوع الماضي مع زيادة حركة التنقل. من ناحية أخرى، قال وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان في مؤتمر إن النهج الحذر الذي تتبعه "أوبك+" لإحياء الإمدادات يؤتي ثماره، مشيرًا إلى أنه "متمسك بهذا الموقف". وارتفع النفط هذا العام، حيث وصل خام غرب تكساس الوسيط إلى أعلى مستوى منذ 2018 في وقت سابق من هذا الأسبوع، إذ يمهد انتشار لقاحات Covid–19 الطريق لرفع القيود التي فرضت لتطويق الوباء. وحتى مع انتعاش الاستهلاك وسحب المخزونات، أعادت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها جزءًا صغيرًا فقط من الإمدادات التي تم سحبها من السوق العام الماضي لإنقاذ الأسعار. ويجتمع التحالف المقبل في الأول من تموز (يوليو) لوضع الاستراتيجية.